العرب
الثلاثاء 2021/09/28
السنة 44 العدد 12193

# الراديو يصل الدراما التاريخية بجمهورها بكلفة إنتاج زهيدة

## البرامج الجادة تستقطب مستمعي الإذاعة

المسلسلات الإذاعية تضم نجوم الشاشة

غابت الدراما التاريخية عن التلفزيون والإذاعة في مصر خلال السنوات الماضية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وحدوث بعض الأخطاء التاريخية، لكن الجماهيرية المتزايدة للراديو أعادت اهتمام الجهات الحكومية بالدراما التاريخية لاسيما أن الإنتاج الإذاعي لا يتطلب كلفة عالية كما هو الحال في التلفزيون.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – شجعت نجاحات جماهيرية حققتها بعض الإذاعات الحكومية والخاصة في مصر مؤخرا على توظيفها كإحدى الأدوات المناسبة لاستعادة زخم الإنتاج الدرامي عبر إنتاج مسلسلات إذاعية بتكاليف منخفضة تضمن عدم تعرض قطاع الإنتاج التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) إلى خسائر جديدة، وتمنحه بريقا كاد يفقده.

وعقدت الإذاعة المصرية اتفاقية تعاون مع اتحاد الإذاعات الإسلامية أخيرا لأجل إنتاج ثلاثة أعمال إذاعية بينها مسلسلان تاريخيان هما "عمر بن الخطاب" و"خاتم الأنبياء"، في عودة إلى الدراما التاريخية التي غابت عن الإنتاج المصري السنوات الماضية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وحدوث بعض الأخطاء التاريخية التي وقعت فيها سابقا وعدم ضمان جذب الجمهور لهذا النوع من الأعمال التي تتطلب إمكانيات فنية عالية.

وأوضح رئيس الإذاعة محمد نوار أن نخبة من النجوم المصريين ستشارك في المسلسلين اللذين سيتم إنتاجهما قريبا، من بينهم سميحة أيوب ومحمود الحديني وحنان مطاوع وإياد نصار وسوسن بدر، وتتناول هذه الأعمال قضايا تاريخية وتراثية، ودينية تعبر عن وسطية الإسلام واعتدال منهجه، بما يخدم خطط الحكومة لتصويب الخطاب الديني الذي يعاني منذ فترة وتتعثر محاولات تجديده.

ويحظى المحتوى الديني في بعض الأعمال بنسب متابعة مرتفعة من جانب مستمعي الراديو في مصر، بطريقة لفتت الانتباه لضرورة طرق هذا الباب واختيار موضوعات تحقق رغبات مستمعين يريدون التعرف على تفاصيل بعض القضايا المهمة.

وتشير إحصاءات أجرتها الإذاعة المصرية مؤخراً إلى أن إذاعة "القرآن الكريم" تجذب 92 في المئة من نسب الاستماع في الإذاعات الرسمية، وهو ما تحاول الحكومة تطويعه لإنتاج محتويات درامية تاريخية ذات بعد ديني تجذب المزيد من الجمهور.

وما زالت البرامج الجادة قادرة على إغراء قطاعات ارتبطت بالإذاعة منذ فترة طويلة من خلال تقديم محتوى توعوي جاد يطرح أسئلة مهمة في الملفات التي تهم الناس.

وحسب استبيان أجرته الإذاعة المصرية فإن "شبكة البرنامج العام" تجذب 65 في المئة من نسب متابعي الراديو الرسمي، ما يجعل هناك فرصة أمام الدراما التاريخية التي يغلب عليها الطابع التنويري لأن تحظى بنسب متابعة مرتفعة بعيداً عن المضمون الترفيهي والاجتماعي الذي يهيمن على الدراما التلفزيونية.

وبرهنت تحركات الهيئة الوطنية للإعلام –وهي الجهة المسؤولة عن إدارة اتحاد الإذاعة والتلفزيون– عبر تدشين تحالفات مع إذاعات عربية وإسلامية لإنتاج برامج ومسلسلات مشتركة تحمل صبغة سياسية وتاريخية أن هناك رغبة في زيادة معدل المحتوى الثقافي على حساب الترفيهي، واستغلال نسب الزيادة الملحوظة في متابعة بعض الإذاعات لتقديم رسائل فكرية تستهدفها الحكومة للتعامل مع الخطاب المتشدد.

عصام الأمير
الجهود تستهدف استعادة الثقة في الإنتاج الحكومي

عبدالرحمن رشاد
الراديو امتلك مقومات نجاح ساعدته على تحقيق أهدافه

وتبث 10 شبكات إذاعية في مصر 178.1 ألف ساعة سنويا وفقا للإحصائيات الرسمية، ويحتل المجال الترفيهي النصيب الأكبر منها بنسبة 22 في المئة تليه الثقافة بنسبة 17 في المئة، بينما تتوزع النسبة الباقية على النواحي الفنية والسياسية.

وقال الرئيس الأسبق لاتحاد الإذاعة والتلفزيون عصام الأمير إن "الراديو على مدار تاريخه كان له الذراع الطولى في إنتاج الدراما التاريخية واستطاعت الإذاعات المختلفة أن تحقق أصداء جماهيرية على المستوى المحلي وتخطته إلى النطاق العربي، والجهود الحالية تستهدف استعادة الثقة في الإنتاج الحكومي المباشر من خلال قطاع الإنتاج عبر مدخل الإذاعة التي قد تكون فيها نسبة المخاطرة محدودة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الإذاعة الشهيرة "صوت العرب" قدمت من قبل مسلسلات إذاعية بالتعاون مع إذاعات عربية من دول العراق والكويت والسعودية، وحققت نسب متابعة كبيرة، في مقابل أن كلفتها الإنتاجية بسيطة للغاية، إضافة إلى أن العبء يكون مشتركاً مع الجهة الأخرى، وهي صيغة مقبولة تتماشى مع أوضاع الإنتاج الحكومي في الوقت الحالي.

وسبق أن قدمت الإذاعة المصرية عبر الإنتاج المشترك مسلسلات تاريخية ناجحة على رأسها "الكعبة المشرفة"، و"طارق بن زياد"، و"الظاهر بيبرس"، و"صلاح الدين"، و"فارس العرب"، و"نسور العبور"، و"رحلة في الزمن الجميل"، و"مذبحة القلعة"، و"أصحاب الناقة"، و"الفارس الأسود".

وأوضح الأمير أن الهدف من تقديم المسلسلات التاريخية يتمثل في مخاطبة ربات البيوت وشرائح عديدة في القرى والنجوع ما زال الراديو بالنسبة إليها يمثل وسيلة اتصال مهمة، ونسبة هؤلاء مرتفعة ويشكلون فئة مهمة تستهدفها خطط التوعية.

ومثلما غابت الدراما التاريخية عن التلفزيون المصري فإنها غابت أيضا عن الإذاعة خلال السنوات الماضية، في حين أنه جرى التوسع في إنتاج المسلسلات الإذاعية في موسم رمضان الدرامي، ويبدو أن جهات الإنتاج الرسمية تستهدف توظيف استقطاب الراديو لنجوم فنية مع تقلص الإنتاج التلفزيوني كعامل مساعد يدعم نجاحها.

وتعترض قدرة الراديو على جذب الجمهور عبر المسلسلات التاريخية بعض المشكلات، على رأسها ما يتعلق بالكفاءات القادرة على كتابة وتأليف مسلسلات إذاعية ذات محتوى موثق بعد أن غاب هذا النوع من الأعمال عن صناع الدراما مؤخرا، وأن تقديم مسلسل يتسم بقدر كبير من الاستسهال –كما هو الحال في بعض الأعمال التي جرى تقديمها– لن يحقق الهدف المرجو.

وحاولت إذاعات حكومية السير في نفس طريق نظيرتها الخاصة وتخلت عن قدر كبير من الرصانة التي اتسمت بها سابقا، ووجدت نفسها في مفترق طرق؛ فإما أن تمضي في مجال استقطاب جمهور الشباب الذي من الصعب جذبه إلى هذا النوع من المسلسلات، أو الحفاظ على جمهورها الأصلي الذي يواجه خطر التلاشي لأن الأجيال الصاعدة قليلة الارتباط بالإذاعات القديمة التي شكلت وجدان شريحة من المصريين.

وأوضح رئيس الإذاعة المصرية الأسبق عبدالرحمن رشاد أن الراديو استطاع أن يحقق نجاحات مهمة لأنه امتلك مقومات نجاح متعددة ساعدته على تحقيق أهدافه، وهو أمر يختلف في الوقت الحالي وبحاجة إلى استعدادات مختلفة لتقديم أعمال ناجحة ومؤثرة، على رأسها الاستعانة بخريجي المعاهد الفنية ممن لديهم القدرة على التحدث باللغة العربية الفصحى، في ظل محدودية بعض الممثلين الذين يفتقرون إلى ذلك.

وشدد في تصريح لـ"العرب" على "ضرورة تقديم أعمال تخاطب الجمهور العربي وليس المحلي فقط، وتمديد خيوط التعاون مع الدول التي ما زال الراديو يشكل فيها وسيلة اتصال مهمة كما هو الحال في كل من السعودية والجزائر والسودان، وأن الاعتماد فقط على الجمهور المحلي لن يأتي بنتائج إيجابية مع تقلص حضوره".

وطالب بدعم الأعمال المقدمة بمعلومات ووثائق تاريخية كي تمتزج بالحبكة الدرامية القادرة على دغدغة خيال المستمع، وهو ما يفرض القيام بتدريب المخرجين والمؤلفين أولاً قبل الشروع في تصوير الأعمال ذات الأبعاد التاريخية العميقة.

# محاربة الأخبار الكاذبة بتدريب الطلاب على التفكير النقدي في الأردن

عمان – استقطب برنامج "أنديّة الإعلام" في الأردن المئات من الطلاب لفهم الحقائق والتفكير الناقد ومحاربة الأخبار الخاطئة والمضللة التي تزداد انتشارا عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيق واتساب في البلاد.

ويهدف البرنامج الذي تنفذه منظمة "IREX" بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والسفارة الأميركية في عمان ومبادرة "مدرستي"، إلى نشر الثقافة الإعلامية ودعم الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتثقيف الإعلامي والمعلوماتي، من خلال منهجيّة "تعلّم أن تميز" التي تساعد الطلبة على استهلاك المعلومات ومعالجتها بشكل ناقد، والتعامل معها بالمزيد من المسؤولية، والمساهمة في وقف انتشار خطاب الكراهية والقصص المؤذية والعديد من أنواع المعلومات المضللة.

وقالت مسؤولة التواصل المجتمعي في السفارة الأميركيّة سوزان سمانيا إن "المجتمعات حول العالم شهدت ارتفاعا مقلقا في المعلومات المضللة عبر الإنترنت"، وأشارت إلى أن "البرنامج يوضح أن اليافعين عنصر حيوي لمواجهة هذه التحديات وتطوير حلول مبتكرة.. نحن ممتنون للمعلمات والمعلمين الذين انتسبوا لهذا البرنامج وشجعوا طلبتهم ليكونوا فاعلين في تحسين مجتمعاتهم".

ويؤكد خبراء إعلام أن الإشاعات والأخبار الملفقة هي الوقود الذي يغذي به أصحاب الأجندات مُتابعيهم لاستقطاب الرأي العام.

وينشغل الإعلام الرسمي بالترويج للسلطة وإنجازات الحكومة متجاهلا المعلومة التي يبحث عنها الشارع الأردني، الأمر الذي ساهم في انتشار الأخبار الكاذبة وغير الدقيقة، حتى باتت ظاهرة تؤرق الحكومة وتبحث عن حلول لمعالجتها.

وجاء البرنامج بمبادرة إيجابية لتعليم الجيل الجديد أصول التفكير النقدي والبحث عن المعلومة ذات المصداقية وعدم الانسياق وراء الإشاعات والأخبار الكاذبة.

ووصفت المديرة التنفيذية لمبادرة مدرستي تالا صويص البرنامج بقولها "هناك لجان تحكيم من خبراء الإعلام والتعليم لاختيار أفضل المشاريع التي نفذها الطلبة وركزت على بناء الوعي بمخاطر السلوك غير المسؤول عبر الإنترنت وتسليط الضوء على أهمية التفكير النقدي والمعلومات الموضوعية والدقيقة لحياتنا اليومية".

وتشتكي السلطات الأردنية من الانتشار الهائل للشائعات وتأثيرها على تشكيل الرأي العام والسلم الأهلي، كما أن ضعف الإعلام التقليدي ماديا ومهنيا السبب الرئيسي لتفشي الشائعات.

وأطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا دراسة بعنوان الإشاعة ودورها في تشكيل الرأي العام، أظهرت أن 48 في المئة من المشاركين في الدراسة التي غطت جميع أنحاء البلاد يعتمدون على المعلومات ويستقونها من مواقع التواصل الاجتماعي ونشطائه والمؤثرين من داخل المملكة وخارجها.

وسعت الدراسة إلى معرفة أسباب نشوء الإشاعة والأخبار المضللة أو المنقوصة ومعاينة آراء المؤثرين وقادة الرأي ونقاشاتهم، بعد أن تعدت الشائعات المستويات الحكومية لتطال المؤسسة الأمنية والقوات المسلحة.

وأشارت الدراسة أيضا إلى الضغوط النفسية والاقتصادية التي يعاني منها المواطن، والتي أثرت على طرق التفكير وأدوات التحليل، بالإضافة إلى ضعف برامج التربية الإعلامية التي من شأنها صقل قدرة شريحة اجتماعية واسعة وتمكين الرأي العام من تمييز الغث من السمين.

وقال الأمير غازي بن محمد كبير مستشاري ملك الأردن للشؤون الدينية، عضو مجلس حكماء المسلمين "أن الإعلام يواجه ثلاثة تحديات رئيسية وهي انتشار خطاب الكراهية، وبث الأخبار الكاذبة والمزيّفة، والتنمّر وانتهاك الخصوصية من قبل بعض وسائل إعلام غير مهنية، التي استغلّت التطور المضطرد في وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال".

وتابع خلال كلمته بمؤتمر "إعلاميون ضد الكراهية" المنعقد في عمان في السابع والعشرين والثامن والعشرين من سبتمبر الجاري، أن خطاب الكراهية اجتاح الفضاءات الإعلامية والاتصالية، فزرع الفرقة والفتن تحت شعار حرية التعبير، وهو ليس كذلك، ولا يمت للحرية بصلة، بل هو خطابٌ طارئ بغيض ووباءٌ يجتاحُ مجتمعاتنا".

> **برنامج «أنديّة الإعلام» يساعد الطلبة على استهلاك المعلومات ومعالجتها بشكل ناقد، والتعامل معها بمسؤولية**

ولا يوجد تشريع يعاقب على كل أنواع الإشاعات في الأردن إلا أن هناك قوانين تعاقب على نقل أو إذاعة أخبار كاذبة أو مختلقة في ظروف معينة، فالمادة 75 فقرة (أ) من قانون الاتصالات تنص على أن كل من أقدم بأي وسيلة من وسائل الاتصالات على توجيه رسائل إهانة أو منافية للآداب أو نقل خبر مختلق بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد عن سنة أو بالغرامة من 300 دينار إلى 2000 دينار أو بكلتا العقوبتين.

ويرى متخصصون أن التعويل على العقوبات فقط للحد من الشائعات أو الأخبار الكاذبة هي نظرة قاصرة لا يمكن أن تحقق نتائج مرضية في هذا الشأن، وعلى المسؤولين التفكير بطرق لدعم الإعلام ماديا ومهنيا للقيام بدوره في إتاحة المعلومة للمواطن الأردني وكسب ثقته بما يقدمه إعلام بلاده.

# ماكرون يقاضي مصورا صحافيا التقط صورته بملابس السباحة

باريس – أفادت وسائل إعلام فرنسية أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وزوجته قدما شكوى قانونية بعد عرض صورة له في معرض بباريس وهو يتزلج على الماء مرتديا زي السباحة في عطلته.

وقالت إذاعة "أوروبا 1" إن معرض "رؤساء الجمهورية في أماكن عطلاتهم" أقيم في ساحة فنية قرب قصر الإليزيه، المقر الرسمي للرئاسة الفرنسية في وسط باريس.

وأضافت أن شكوى انتهاك الخصوصية قُدمت ضد أحد المصورين.

ويفضل ماكرون التزام السرية في ما يتعلق بخططه في العطلات ويتجنب وسائل الإعلام خلالها.

ويمارس الرئيس الفرنسي رقابة شديدة على اتصالات الإليزيه وخفض بشكل كبير من تواصله مع الصحافيين مقارنة ببعض الرؤساء السابقين.

وهي ليست المرة الأولى التي يقاضي فيها صحافيا أو مصورا، ففي أغسطس 2017 أفاد قصر الإليزيه أن ماكرون رفع دعوى قضائية ضد مصور صحافي بتهمة "المضايقة ومحاولة التعدي على الحياة الشخصية".

وحسب مصدر نقلت عنه وكالة رويترز فإن "المصور لاحق الرئيس في عدة مناسبات وحدث في إحداها اقتحام للممتلكات وهو ما أدى إلى التقدم بشكوى بتهمة الإزعاج وانتهاك الخصوصية".

ومنذ انتخاب ماكرون لأول مرة، قدم عدة شكاوى قضائية ضد صحافيين، في الوقت الذي لم يقدم فيه سلفه فرنسوا هولاند أي شكوى قضائية ضد أي صحافي خلال فترة ولايته.

وشهدت علاقة ماكرون بالصحافة سلسلة من الحوادث هزت الثقة وأشارت إلى تدهور العلاقة بين الطرفين وكانت أولى هذه الحلقات لدى وصوله إلى مقعد الرئاسة، عندما أراد اختيار الصحافيين الذين رافقوه في أولى رحلاته الرسمية إلى مالي، بينما يقضي التقليد بدعوة المؤسسات الصحافية التي تقوم هي باختيار الصحافي الملائم لتغطية الحدث أو الزيارة. كما جرت سلسلة من الحوادث والتلميحات في تصريحات رسمية، على مدى عامين، أوضحت أن الرئيس لا يسهل مهمة الصحافيين، ويجب القول إن تنظيم عمل الصحافة في القصر الرئاسي تغير كثيرا، وبعد الأبواب المفتوحة والاستجابة السريعة لطلبات الحصول على معلومات أو أخبار أو إجراء أحاديث، أغلقت الأبواب، بل وذهب الرئيس للقول علنا "لدينا صحافة لم تعد تبحث عن الحقيقة"، ورفض عمليا التعامل مع الصحافة التقليدية مفضلا المواقع الرقمية على الإنترنت، حتى أن أول مؤتمر صحافي عقده لم يأت إلا بعد أزمة حركة السترات الصفراء العام الماضي.

واستدعت الإدارة العامة للأمن الداخلي في فرنسا تسعة صحافيين فرنسيين للتحقيق معهم حول مصادر معلوماتهم التي استندوا إليها لكشف الستار عن فضيحة ألكسندر بن حلا المعاون الأمني لرئيس الجمهورية الذي اعتدى على متظاهرين.

التقاط الصور خلسة يحيل إلى المحاكمة